(مترجمة)

العناوين:

- **السفاح بشار يستخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى**
- **باكستان تؤخر توقيع اتفاقية التجارة مع الصين**
- **باكستان تنحني أمام الأمم المتحدة**

التفاصيل:

السفاح بشار يستخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى

استشهد 70 شخصًا على الأقل في هجوم يعتقد أنه هجوم كيميائي في دوما، آخر مدينة يسيطر عليها الثوار في الغوطة الشرقية في سوريا، حسب ما أفاد به رجال الإنقاذ والمسعفون، وما زال يجري نشر صورٍ تُظهر عدة جثث في داخل الأقبية. وقد وصف مسؤولون سوريون المزاعم عن هجوم كيماوي بأنه "تلفيق" كما فعلت روسيا. وألقى شهود عيان باللوم على برميل متفجر قيل إن طائرة هليوكبتر أسقطته. ويستخدم نظام بشار المجرم الأسلحة الكيميائية بشكل عادي. ولطالما انتقد الغرب نظام الأسد لاستخدامه الأسلحة الكيميائية، ولكنه لم يفعل شيئًا سوى إطلاق الكثير من التصريحات. إن الغرب والدول الإقليمية و المجرم بشار يتفقون معًا عندما يتعلق الأمر بضمان عدم حدوث تغيير حقيقي في سوريا.

باكستان تؤخر توقيع اتفاقية التجارة مع الصين

أرجأت باكستان التوقيع على المرحلة الثانية من اتفاقية التجارة الحرة المعدلة مع الصين بسبب تحفظات تتعلق بالقائمة النهائية من الامتيازات التي تسعى إليها بكين. فقد تنازلت باكستان عن 35٪ من التعريفة الجمركية في المرحلة الأولى من الاتفاق، مما أدى إلى تدفق البضائع الصينية التي لا تقوى الصناعات المحلية على منافستها. وكشفت صحيفة الفجر الباكستانية في وقت سابق عن أن 90٪ من العائدات من غوادار ستذهب إلى الصين، ولكن تفاصيل اتفاق "الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان" ما زالت سرية حتى الآن، لكنه من المتوقع أن تقدم باكستان اقتصادها إلى الصين.

باكستان تنحني أمام الأمم المتحدة

ذكرت صحيفة إكسبريس تريبيون الباكستانية أن باكستان قد أشارت رسمياً إلى توصية صدرت خلال المراجعة الدورية الشاملة الثالثة والتي تقترح إلغاء القوانين التي تمنع الزنا وممارسة الفاحشة بالتراضي خارج إطار الزواج. وأكد مسؤول يعمل عن كثب مع وزارة حقوق الإنسان أنه قد تمت "الإشارة" إلى التوصية بشكل رسمي. وسيصدر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وثيقة رسمية في الأيام المقبلة، وقد أضاف أن الوثيقة التي هي متاحة للجمهور قد تم إصدارها بعد قيام باكستان بمراجعتها في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2017. وقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2006 بتقديم المراجعة الدورية الشاملة والتي تتضمن عملية فريدة من المراجعة الدورية لسجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتسمح هذه العملية للدول بتحديد الخطوات اللازمة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.